مراكز الأبحاث في أميركا

تأليف: توماس ميدفيتز
منشورات: منتدى العلاقات العربيَّة والدَّوليَّة، الدّوحة، قطر، 2015م

مراجعة: مريم رضا *

مُقدّمة

تُؤدِّي مراكز الأبحاث في الولايات المُتّحدة الأميركيّة دورًا رائدًا في رسم السِّياسات، وصنع القرارات؛ ,توفّر مادّة غنيّة من المُؤشّرات والمعطيات والإحصائيّات للنّخب السّياسيّة والثّقافيّة والإعلاميّة، كما تمارس تأثيرًا كبيرًا على طريقة فهم المُتلقّي من السّاسة والمُشرّعين والمواطنين للعالم بما يُسهم في صنع سياساتهم. يقدّم كتاب «مراكز الأبحاث في أميركا» لأستاذ علم الاجتماع المساعد في جامعة كاليفورنيا، «توماس ميدفيتز»، في طبعته الأولى 2014م، تحليلًا عميقًا لتاريخ تلك المؤسَّسات؛ يشرح فيه تطوّر الخبرة السّياسيّة، وتحوّل مواقعها المؤسّساتيّة،

* دكتوراه في علم الاجتماع، الجامعة اللُّبنانيَّة.

وكيفيّة المساهمة في تغيير أميركا. وتبرز أهمّيّة الكتاب في محاولة الكاتب دراسة تأثير دور تلك المراكز على العلوم الاجتماعيّة الأكاديميّة، وعلى الشّؤون العامّة.

يقع الكتاب في 354 صفحة، تتوزّع 254 منها على الاستهلال وستّة فصول، يمثّل الفصل الأخير منها الخاتمة؛ يليها ملحق ملاحظات على مصادر البيانات؛ وملحق الجداول والأشكال التّوضيحيَّة الإضافيّة، ثمّ الفصول، والمراجع. والنّسخة قيد المراجعة من ترجمة نشوى ماهر كرم الله، منتدى العلاقات العربيَّة والدّوليَّة، صادر عن مطبعة كركي في العام 2015م.

خطوات إلى الأمام: صعود خبراء السّياسة

يستهلّ «ميدفيتز» بسرد لمحة عن تجربة بعضهم في الانتقال من العمل الأكاديميّ، أو البحث الحكوميّ إلى العمل في الحقل المهنيّ من النّاحية البنائيّة ما بين هذين العالمين: عالم السّياسات العامّة المتنامي و«مراكز الأبحاث». وبهذا المعنى، يُفرّق الكاتب ما بين معاهد الأبحاث الأميركيّة (AIR) ، ومراكز الأبحاث، مثل: معهد مانهاتن، ومعهد المشروع الأميركيّ، ومؤسّسة التُّراث. فالأولى عملها حكوميّ روتينيّ تتقيّد دراساتها بعقود الحكومة، أمّا الأخرى فتعنى بصياغة السّياسات العامّة في الولايات المُتّحدة الأميركيّة، وفي أنحاء العالم على حدٍّ سواء، وفي صناعة القرار السِّياسيّ الوطنيّ.

يُحدّد الكاتب السُّؤال الرّئيس بالآتي: هل مراكز الأبحاث هي الآلة الجديدة لصنع السِّياسة وعقد المُناظرات العامّة في أميركا، أم أنّها فقط تعمل بوصفها «نافذة عرض» للعمليّة السّياسيّة الَّتي يكون مركزها مكانًا آخر بالفعل. أمّا الفرضيّة الّتي يتبنّاها الكاتب فمفادها أنّ قيمة المعرفة المُنتجة على نحوٍ مُستقلّ خلال العقود الأربعة الماضية قد ضعفت في النّهاية نتيجة مَأْسَسة أشكال الممارسة الفكريّة. ومِنْ ثَمَّ، إحالة مُنتجيها إلى هامش الحياة العامّة والسّياسيّة. ولهذا الغرض، يستعرض المؤلّف ثلاث وجهات نظر رئيسة، أو مذاهب عن مراكز الأبحاث: النّظريّة النّخبويّة؛ والنّظريّة التَّعدُّديّة؛ والنّظريّة المُؤسّسيّة. ويرى أنّ المذهبين الأوَّلين وقعا في «إشكاليّة الولاء» في تعاملهما مع المُثقّفين، وفي حين تتجاوز حدود رؤيته النّظريّتين إلى المذهب الثّالث، وهو الأحدث زمنيًا، لكنّه لا يتبنّاه كُلِّيًا ؛لأنّه يقدّم حلولًا جزئيّة.

الفصل الأول: انعدام التَّميّز: إعادة النَّظر في مراكز الأبحاث

يتناول الكاتب سؤالًا: «ما مركز الأبحاث؟»، وهو يعتقد أنّ أحدًا لم يقدّم بعد إجابة وافية على الرّغم من مرور عقود من البحث في هذا الموضوع. يستند إلى امتدادات حديثة لنظريّة «بيار بورديو» مع باحثين، مثل: «جيل إيال»، و«لويك واكوانت»؛ فيضع تصوُّرًا لحدود «البِنْية المبهمة» للكيانات المعروفة بـ«مراكز الأبحاث»، ويناقش في أنّ أفضل طريقة لكشف الغموض الخاص لدى مراكز الأبحاث وفهمها هو من خلال ـ الأخذ في الحسبان ـ عدم استقلاليّتها عدم وضوح حدودها. كما يرى أنّ وضع الشّبكة المُؤسّسيّة في السّياق التّاريخيّ لمراكز الأبحاث يؤمّن إمكانيّة التّغلّب على أيّ تحدٍّ تفرضه الضّبابيّة حولها. من هنا، فهو يعيد النّظر في مراكز الأبحاث في الخطابين: العام ، والأكاديميّ، ومشكلة ترسيم الحدود فيما بينهما .

الفصل الثاني: خبراء تحت الإعداد: ميلاد العقل العلميّ التّقنيّ

يستمرّ «ميدفيتز» بتوثيق تشكيل مراكز الأبحاث لإيجاد خطّ تاريخيّ أساس لنظريّة نشأة المراكز، عبر ربط مرحلة «البدايات» للمراكز بحركة تحوّل في ما يسمّيه «بورديو» بـ «الفضاء الاجتماعيّ» و«مجال القوّة»، أو منظومة الصّراعات الّتي يتنافس داخلها أصحاب المصادر المُؤسّسيّة المتنوّعة بهدف «فرض هيمنة نوع القوّة الّذي يملكونه». إنّ ظهور روّاد مراكز البحث الأميركيّة في سياق المواجهة ما بين النّخب يمكن فهمها وفقًا لميدفيتز بوصفها جزءًا من «صراع داخل الطّبقة العُليا» إضافة إلى كونها تجمّعًا إستراتيجيًّا بين قطاعات مختلفة من «الطّبقة المسيطرة»، على وفق النّظريّة النّخبويّة. ويستدلّ من خلال قراءة خمس موجات للتّطوّر التّنظيميّ، بوصفها سلسلةً من المواجهات في مجال القوّة الأميركيّ؛ على أن ما يسّر إنشاء مراكز الأبحاث الأولى هو الائتلاف الغامض بين الجماعات الّتي اجتمعت على إيمان مشترك بالحلول التقنيّة لأزمات الرّأسماليّة. وقد أدّت تلك الشّراكة إلى تهميش مجموعتين من النّخب في الحوار السّياسيّ، هما على طرفي نقيض في مجال القوّة الأميركيّ: أكثر المثقّفين استقلاليّة، ورأسماليّو أقصى أشكال أيديولوجيّة السّوق تطرّفًا. لقد أدّى الصّدام بين النّخب في النّظرة إلى المراكز والغايات منها إلى تشكيل آليّة كبيرة منفصلة لإيجاد «التّفسير العلميّ التّقنيّ»؛ تشغل الفراغ الّذي خلّفه غياب بيروقراطيّة الحكومة الرّسميّة في الولايات المتّحدة.

الفصل الثالث: بلورة فضاء مراكز الأبحاث

يسعى الفصل الثّالث إلى تحليل تشكُّل فضاء مركز الأبحاث بداية من ستينيّات القرن العشرين لفهم أسباب تشتّتها في الأحكام والممارسات؛ فيضع الكاتب العمليّة في سياق صراع أكبر بين جماعات تدّعي كلٌّ منها معرفة بدنيا السّياسة. فقد اتّخذ «الصّراع المُكثّف وغير المُحدّد عن الأنموذج الأوّلي للعمل الفكريّ» في الولايات المتّحدة شكل سلسلة من التّحدِّيات للمُتخصّصين التكنوقراط، الّذين أصبحوا الموردين الرّئيسَين للنّصائح السّياسيّة خلال النّصف الأول من القرن العشرين. ويعيد «ميدفيتز» أكبر تلك التّحدّيات إلى «الخبراء النّشطاء» الّذين سعوا بناء على ما يتمتّعون به من «حقل الخبرة» إلى التّقليل من قوّة التكنوقراط؛ بيد أنّ التّلاقي بين الجماعتين حول اكتساب التّأثير نجم عنه تشكيل فضاء فرعي جديد للإنتاج المعرفيّ له مبادئه العامّة، ومعاييره الفكريّة المختلفة عن معايير الأكاديميا. ويشرح «ميدفيتز» الكيفيّة الّتي أمّنت بها تلك العمليّة الهُويّة الخاصّة بمراكز الأبحاث بصورة جماعيّة.

الفصل الرّابع: قواعد البحث السّياسيّ

يتناول الفصل الرّابع دراسة قواعد البحث السّياسيّ مُتطرقًا إلى البِنْية وأدوات الفعل و«النّفسيّة المهنيّة» للخبير السّياسيّ، ويتتبّع عمليّة تحليل الشّكل الحالي لمراكز الأبحاث ووظيفتها، فيحدّد التّخطيط الهيكليّ، أو «الطبولوجيا الاجتماعيّة» لفضاء المراكز مع نظريّة عامّة «للأبحاث السّياسيّة» بوصفها منظومةً تنسيقيّةً فضفاضة للممارسات الفكريّة. ويدرس القوى والمُحدّدات الخارجيّة المُؤثّرة على مراكز الأبحاث، ويتوصّل إلى أنّ نجاح مَهامّها المُعقّدة يتوقّف على إبراز استقلالها المعرفيّ للجمهور العام بالتّوازن مع «تبعيّتها» إلى جمهور محدود، أو رغبتها في إخضاع إنتاجها لطلبات عملائها. أمّا السّبيل للخروج من هذا التّضارب، فيكون في إدخال مجموعة من المصادر من المجالات «الأساسيّة» في تركيبات جديدة مع الاعتماد على مجموعة من أصحاب المشروعات الاجتماعيّة الملتزمين بمنظومة أخلاقيّة حاكمة للبحث السِّياسيّ.

يستدلّ «ميدفيتز» على أنّ المزج ما بين الأساليب والمهارات والحساسيّة، بما يعكس التّضارب البِنْيويّ بين المجالات الّتي تعتمد عليها مراكز الأبحاث في مصادرها ومعرفتها، هو سمة خبراء السّياسة الأكثر نجاحًا. إنّ المجال البينيّ الّذي

تقع فيه مراكز الأبحاث توفّر طريقة لفهم أفضل للاختلافات الكبيرة بينها. وإنّ إدراك تميّز الأبحاث السِّياسيّة بوصفها شكلًا من أشكال الممارسة الفكريّة تكمن في فهم أنّ الظّروف الّتي تضعف حرّيّة مراكز الأبحاث المعرفيّة هي الظّروف ذاتها الّتي تزوّد تلك المراكز بالمرونة والقوّة. من هنا، يتوصّل إلى أنّ أهمّ تأثيرات مراكز الأبحاث ناجمة من طريق «ضبابيّتها»؛ ما يجعل المراكز تنحّي المسائل التّقليديّة الخاصّة بالهُويّة جانبًا، وتنفّذ ممارسات يصعب تنفيذها في مجالاتها الأصليّة.

الفصل الخامس: من الحرمان إلى التّواكل

يطبّق «ميدفيتز» النّظريّة العامّة لمراكز الأبحاث عبر دراسة تاريخ الصّراعات عن الفقر وسياسة الرّعاية الاجتماعيّة في الولايات المتّحدة؛ لأنّ المراكز وضعت نفسها في قلب تلك الصّراعات؛ إنّ التّغيّر الواسع في الظُّروف المؤسّسيّة المحيطة بإنتاج المعرفة والرِّعاية الاجتماعيّة واستهلاكها هو الّذي أدّى إلى إقرار تشريع تعديل نظام الرِّعاية في العام 1996م. ويتوصّل إلى أنّ مراكز الأبحاث أعادت تنظيم الفضاء المُؤسّسيّ لإنتاج المعرفة واستهلاكها، بطريقة منعت المُتخصِّصين في العلوم الاجتماعيّة المُستقلّين من تشكيل أنفسهم بوصفهم مشاركين فاعلين في الجدل السّياسيّ. كما يُدلّل على أنّ تشكيل فضاء مراكز الأبحاث منذ نهاية خمسينيّات القرن العشرين وحتّى إقرار قانون التّعديل، كان إحدى العمليّات المُؤسّسية الّتي أدّت إلى تحوُّل منطقيٍّ في الخطاب من إشكاليّة «الحرمان»ـ إلى إشكاليّة «التَّواكل» عبر ثلاث مراحل: نشأة خطاب «الحرمان»؛ والتّوسُّع في «الآليّة التّكنوقراطيّة» وبُزُوغ «خطاب التَّواكل». وقد مثّلت الإشكاليّتان الإطارين المعرفيّين الرَّئيسين اللَّذين عمل صُنّاع السّياسة من خلالهما لإيجاد حلول سياسيّة خلال النّصف الثّاني من القرن العشرين.

يصرُّ الكاتب في هذا الفصل على رفض القبول بأنّ نقد الذّات يوفّر أساس نظريّة صحيحة عن دور الخبراء في عمليّة تعديل نظام الرّعاية الاجتماعيّة، ويُحدّد أسباب الرّفض بحالات قصور في النّقد الذّاتيّ نفسه. وتقوم نظريّة «ميدفيتز» عن دور معرفة الخبير في عمليّة تعديل نظام الرّعاية الاجتماعيّة على ضرورة دراسة «الاقتصاد السّياسيّ للأفكار»، أو العلاقات الاجتماعيّة الموجّهة لإنتاج معرفة الخبير واستهلاكها، بما فيها العمليّات الّتي يقوم من خلالها صُنّاع السِّياسة وغيرهم

من المشاركين في الجدل السِّياسيّ بالتَّصديق على أشكال معيّنة للخبرة المرتبطة بالسّياسة، وتهميش أشكال أخرى، أو تجاهلها.

الفصل السادس: عودة إلى معاداة الفكر النّظريّ والسُّوسيولوجيا العامّة

يستبدل الكاتب تلخيص الطَّرح الرّئيس للكتاب في هذا الفصل بطرح ثلاث مناقشات في معرض المشاركة بالإجابة عمّا يُعبّر عنه بـ «السُّؤال الخالد عن العلاقة بين المعرفة الاجتماعيّة والعمل العام»، وذلك في معرض رسم الخطوط العريضة لنظريّة سوسيولوجيّة عن مراكز الأبحاث. لهذا، يلجأ إلى تتبّع خطوط تاريخ العلاقات الاجتماعيّة بين القوّة والمعنى الّتي صارت المراكز من خلالها فئة مُؤسّسيّة بذاتها في الحياة الأميركيّة، ويركّز على عمليّة تشكيل «فضاء» المراكز، وهو ساحة مُؤسّسيّة مُهجّنة تقع بين المجالات: السّياسيّة، والأكاديميّة، والاقتصاديّة، والإعلاميّة. وتطال تلك المناقشات الجدل في دور المُثقّفين في السّياسة والفضاء العام الأميركيّين.

إنّ المناقشة الأولى تتطلّب النّظر إلى المراكز بأنّها من ورثة تراث «معاداة الفكر النّظريّ»، ودراستها ضمن إطار يركّز على الصّراعات بين الجماعات الفكريّة في عمليّة فهم أوضح للظّروف الّتي يُرجّح النّظر إلى مراكز الأبحاث في ظلّها بوصفها لسان حال «الفكر»، أو «مذهب كره المُثقّفين». وبذلك، يناقش أنّ مذهب «كره المُثقّفين» يمكن أن يفهم على أفضل وجه بوصفه موقفًا عقليًّا إستراتيجيًّا، أو «اتّخاذ موقف» في مجال الفكر، وهو موقف يتضمّن عادة محاولة جماعة فكريّة مستقلّة نسبيًّا إضعاف نظائرها الأقلّ استقلاليّة.

أمّا المناقشة الثّانية فتتعلّق بحالة من يُسمّى بـ «المفكر العام» [الّذي لا يتبع مؤسّسة ما]. ويتميّز طرح «ميدفيتز» عمّا ناقشه راسل جاكوبي في كتاب آخر المُثقّفين في العام 1987، عندما قرن الموت الافتراضيّ للمفكّر العام بالتَّزامن مع نشأة مراكز الأبحاث. يطرح «ميدفيتز» بأنّ أفضل فهم لمصطلح «المفكر العام» لا يكون بالإشارة إليه بوصفه ناشطًا بعينه؛ وإنّما بوصفه موقفًا مُتميّزًا في فضاء العلاقات بين الّذين يدّعون المعرفة والخبرة. وتاليًا، يناقش أنّ المرحلة التّاريخيّة الحاليّة لا تتّسم باختفاء المفكّر العام، كما زعم بعض الكتّاب، ولا النّموّ الطّفيف في دور المُفكّر العام، كما رأى بعضهم. ويطرح أنّ انتشار مراكز الأبحاث قد يسّر ظهور نوع جديد من الشّخصيّات العامّة في المجتمع الأميركيّ تعرف بـ «الخبير

السّياسيّ»، الّذي تُبنى مصداقيّته على زعم بالتّوسّط في المواجهة بين أصحاب أشكال القوّة المختلفة.

أمّا المناقشة الثّالثة فتتناول الجدل المُستمرّ في علم الاجتماع الأكاديميّ؛ الجدل الّذي بدأه «مايكل بيراواي» في العام 2004م في احتمال وجود «علم اجتماع عام» يشارك فيه المجتمع المدنيّ. ويرى «ميدفيتز» أنّ المناقشة فشلت في موضعة مكانة علم الاجتماع داخل مجال الفكر الأمريكيّ الأوسع، وذلك لانحصارها بصفة عامّة داخل إطار العلاقات بين علماء الاجتماع و«جمهورهم» وبين علماء الاجتماع أنفسهم؛ ولغفلة كتابات علم الاجتماع العام بصفة خاصّة عن العقبة الرّئيسة في نشاط المجتمع المدنيّ في الولايات المُتّحدة. وتلك العقبة هي؛ منتجو المعرفة الخاضعة لمعايير خارجيّة في فضاء النّقاش العام منذ ستينيّات القرن العشرين.

يخلص «ميدفيتز» إلى أنّ ربط علم الاجتماع العام بنشأة مراكز الأبحاث يتيح نقطة انطلاق جيّدة لوضع نظريّة عن الظّروف المُؤسّسيّة الّتي يتمّ فيها إنتاج المعرفة السُّوسيولوجيّة واستهلاكها، وغالبًا تجاهلها في المناقشات العامّة الأميركيّة. لقد أدّى نموّ المراكز دورًا محوريًّا في الولايات المُتّحدة في تقويض أهمّيّة المعرفة العلميّة الاجتماعيّة المنتجة باستقلاليّة، مقابل زعم تلك المراكز لنفسها دورًا مركزيًّا في صُنع السِّياسات. وقد دفعت استجابة مراكز الأبحاث لتفصيل الوصفات وفقًا لرغبات الرُّعاة والمستهلكين، وخاصّة السّاسة والصِّحافيّين، إلى إحالة أشدّ علماء الاجتماع استقلاليّة إلى هامش المناقشة السّياسيّة، وجذب الآخرين نحو مشاركة فكريّة سياسيّة ذات طابع أكثر تكنوقراطيّة. ويتبنّى «ميدفيتز» أنّ نشأة المراكز ينجم عنها نسيان قيمة المعرفة الذّاتيّة التّوجيه في الحياة العامّة؛ لإسهامها في تزايد تبعيّة المعرفة للطّلب الاقتصاديّ والسّياسيّ، مُثيرةً بذلك سؤالًا في غاية الأهمّيّة والخطورة، على بساطته، وهو: هل ينبغي للمال والقوّة أن تُوجّه الأفكار، أم ينبغي للأفكار أن تُوجّه نفسها؟